الاصطلاح النحوي في كتاب "شرح المقدمة المحسبة"

القسم الأول

إعداد الدكتور كمال جبري أمين عبهري *

ملخص

موضوع هذه البحث: الاصطلاح النحوي في كتاب شَرح المقدمة المحسبةِ" لابن بابشاذ المصري، وهو بحث معني بالوقوف على الاصطلاحات النحوية التي استعملها هذا الرجل في كتابه، والكشف عن مذهبه النحوي الذي صدر فيه عن اصطلاحاته وآرائه ومسائله.

وعرف البحث بابن بابشاذ تعريفاً موجزاً، ثم انتقل إلى كتابه فعرض منهجه في التأليف، ومحتواه العلمي، واتجاهه في مسائله. وخص اصطلاحاته بدراسة مستفيضة -مصدرة بتمهيد يكشف عن

*) رئيس قسم اللغة العربية، كلية أصول الدين، بجامعة البلقاء بالمملكة الأردنية الهاشمية.

مولد الاصطلاح ونشأته– فساق طائفة من هذه الاصطلاحات، وعزز كل اصطلاح منها بمسائله النحوية، وقرن بعضها بما يقابلها من اصطلاحات المذهب الكوفي.

وفي سبيل تحديد النهج الاصطلاحي لأبي الحسن، فقد كر البحث كرة سريعة إلى الحقبة الزمنية التي سبقت عصره، للوقوف – وقفة طائر – على جهود علماء المذهبين: الكوفي والبصري في وضع الاصطلاح النحوي وتطويره وتقرير واقعه، فتبين له أن أبا الحسن قد سلك شعب النحويين البصريين، فاختار اصطلاحاتهم واستعملها، وذهب مذهبهم في استنباط الآراء وإصدار الأحكام، وأطال النظر في مسائل الخلاف بين علمائهم، وقر قراره على أن ينحو سمت سيبويه، وأن يقفي على أثره، ويرتضي آراءه، ويرجح أدلته، حتى أنه لا يكاد يخالفه، وحمل نفسه على الزهد في استعمال اصطلاحات الكوفيين، وعلى التخفف من قبول آرائهم، إلا قليلاً.

وختم البحث بخاتمة مشفوعة بفئة كبيرة من اصطلاحات أبي الحسن في "شرح المقدمة "مقرونة بأرقام بعض الصفحات التي وقعت فيها، لتكتمل معالم الصورة عن مذهبه الاصطلاحي.

مقدمة

موضوع هذا البحث: "الاصطلاح النحوي في كتاب: شرح المقدمة المحسبة "لطاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، الذي مات في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري.

وتضافرت أسباب ثلاثة حفزتني إلى اختيار هذا الموضوع:

أولهما: أن كتاب "شرح المقدمة المحسبة" قد صنف في فترة زمنية كان الاصطلاح النحوي فيها قد نضج، وتحددت معالمه العلمية، وبات ثابت الأركان، راسخ الدعم، قوي البنية.

وثانيها:أن مصنف الكتاب قد بسط مسائله النحوية بأسلوب تعليمي، دون أن يغرقها بفيض من الخلافات والتعليلات، فبدت آراؤه واصطلاحاته واضحة، قريبة التناول، سهلة الفهم.

وثالثهما: أن بابشاذ عالم نحوي مصري النشأة والموطن، ظهر ذكره، وسارت تصانيفه مسيرة الشمس- على حد تعبير القفطي[1]- ومع ذلك، فان بعض الباحثين المحدثين الذين بحثوا في- ما أطلقوا عليه -المدارس النحوية، قد أغفل ذكره في أثناء حديثه عن: (النحو في مصر)[2]، وبعضهم أدرج اسمه في قائمة المدارس المصرية، ونص على أن له آراء مختلفة، يتفق في طائفة منها مع الكوفيين والبغداديين والبصريين [3].

والغاية التي نرمي إليها من وراء هذا الموضوع، هي الوقوف على الاصطلاحات النحوية التي تبناها ابن بابشاذ، وحمل نفسه على استخدامها – فذلك يفضي بنا -ولاشك – إلى معرفة الاتجاه العلمي

---

[1]- أنباء الرواة /٢/٩٥.

[2]- انظر : الحديثي / المدارس النحوية / ٣٧٢ – ٣٨٤.

[3]- ضيف / المدارس النحوية / ٣٣٦.

الذي سلكه، والمذهب النحوي الذي ذهب إليه في الأصول والقواعد العامة.

وقد وقفنا –في مطلع هذا البحث– على حياة ابن بابشاذ فواق ناقة، ثم مضينا مسرعين إلى كتاب "شرح المقدمة المحسبة" لنتبين منهجه في التأليف، وتقسيماته الموضوعية، ومحتواه العلمي، وأدلته وشواهده، ثم استقر بنا المقام تحت ظلال الاصطلاح النحوي في شرح المقدمة، فوجدنا أن الكشف عن اصطلاحات أبي الحسن تتطلب منا أن نكر كرة خاطفة إلى الوراء، فنصدر دراستنا بتمهيد يتناول مدلول الاصطلاح، وأبرز الاصطلاحات التي ترددت على ألسنة العلماء كالنحو والعربية والإعراب والنقط وغيرها، ليكون وقوفنا على اصطلاحات المقدمة سليماً ومتماسكاً، وخالياً من الفراغ الزمني والموضوعي، وموصول الحلقات العلمية.

وعرضنا لابن بابشاذ نيفاً وعشرين اصطلاحاً فحسب، لأن طبيعة البحث لا تقتضي الاستقصاء والشمول، ثم عززنا كل اصطلاح منها بمضمونه العلمي، وعرضنا من مسائله ما فيه مقنع. وأردفنا هذه الاصطلاحات جميعاً بحديث مقتضب عن اصطلاحات المذهبين التي تناهت إلى أبي الحسن وعصره، وشفعنا خاتمة البحث بملحق أجملنا فيه القول بأكثر الاصطلاحات التي وردت في "شرح المقدمة" مقرونة ببعض المواضع التي وقعت فيها، وقصدنا من وراء ذلك أن تبدو صورة مذهبه الاصطلاحي واضحة الأبعاد والمعالم.

ابن بابشاذ وشرح مقدمته

نسب ابن بابشاذ وحياته [1]:

هو أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري، ذكروا انه كان عراقي الأصل، وأن جده أو والده قدم إلى مصر تاجراً، واتخذ منها دار إقامة [2].

وكان والده تاجراً في اللؤلؤ، وأحد الوعاظ والقراء المعروفين في القرن الخامس الهجري [3].

ولد أبو الحسن في مصر، وعاش في عصر المستنصر الفاطمي، ورحل إلى بغداد بعد سنة عشرين وأربعمائة، في تجارة الجوهر، وتردد هناك على علمائها ونحاتها، وأخذ عنهم، وتلمذ لطائفة من علماء موطنه مصر [4].

كان عارفاً بالقراءات، ملما بإعراب القران الكريم وبأوجه تخريج قراءاته تخريجاً نحوياً، وأفاد في ذلك من شيخة الحوفي الذي كان أعلم أهل زمانه بإعراب القران وتفسيره [5]، ولازم القاسم بن

---

[1]- انظر ترجمته في : حسن المحاضرة /٢٨٨/١، روضات الجنات/٣٣٨ – وشذرات الذهب /٣/ ٣٣٣ – ومرآة الجنان /٣ / ٩٨–ومعجم الأدباء /١٧/١٢–والنجوم الزاهرة /١٠٥/٥– ونزهة الألباب /٤٣٢– ووفيات الأعيان/١٩٩/٢.

[2]- إنباه الرواة / ٢/ ٩٥ – و بغية الوعاة /١٧/٢.

[3]- شرح المقدمة المحسبة / ٩.

[4]- شرح المقدمة المحسبة /١١/ – ١٢.

[5]- شرح المقدمة المحسبة / ١٣.

محمد الواسطي فترة طويلة، فانتفع من علمه، وقرأ اللغة على الإمام التبريزي حين جاء إلى مصر[١]، ويضاف إلى ذلك كله أنه كان ممن سمع الحديث ورواه [٢].

وحين بلغ درجة عالية من المعرفة في علم النحو ومسائله، تصدر للتدريس بعد وفاه شيخه الحوفي، وغدا بعده صاحب حلقة معروفة في جامع عمرو بن العاص، يدرس فيها النحو واللغة ويشرح القصائد [٣].

ونص الذين أرخوا له على أنه كان إمام عصره في علم النحو، وأحد الأئمة في هذا الشأن، وعلماً من أعلام فنون العربية وفصاحة اللسان، ثقة، حسن السيرة، منتفعاً به وبتصانيفه [٤].

وكان يتقاضى من الدولة راتبين: راتباً على التدريس في جامع عمرو، وراتباً على وظيفة أخرى في ديوان الإنشاء، إذ أوكل إليه النظر في كل ما يكتبه كتاب الديوان من رسائل، فكان لا يخرج كتاب إلا بعد أن يعرض عليه، ليصلح ما قد يقع فيه من خطأ نحوي أو لغوي [٥].

وانقطع ابن بابشاذ في آخر أيامه عن الناس، واستعفى من خدمة السلطان، ونزل عن راتبه، ولزم غرفة في سطح جامع عمرو بن

---

[١]- إنباه الرواة /٢/٩٥- و بغية الوعاة /٢/١٧.
[٢]- شرح المقدمة المحسبة / ١٤.
[٣]- شرح المقدمة المحسبة / ١٤.
[٤]- وفيات الأعيان /٢/١٩٩-و البغية /٢/١٧.
[٥]- شرح المقدمة المحسبة /١٥.

العاص يتعبد ويعلم ويؤلف.

وخرج الرجل في مساء أحد الأيام من غرفته إلى سطح الجامع، فزلت به رجله في بعض الطاقات المؤدية للضوء، فسقط إلى صحن الجامع، وكان سقوطه في عشية الثالث من شهر رجب، سنة تسع وستين وأربعمائة، فانتقل إلى رحمة ربه تعالى [1].

كتاب شرح المقدمة المحسبة [2]:

تتنازع الكتاب خمسة مسميات، هي: المحسبة والمحتسب، والمحتسب في النحو، والمقدمة، وسماه مصنفه: "المقدمة المحسبة " وكأنه عنى بهذه التسمية أنها مقدمة في النحو كافية، تغني قارئها عن قراءة غيرها. وقد أثنى على الكتاب أبو الحسن المصري بقوله [3]:

هذه مقدمة في النحو محسبـــة أغنت فلم تبـــق فيما بعـــدها أربا
هي النهاية فاعرف قدر قيمتها إن كنت جاهلـــها فاسأل بها الأدبا

وقام ابن بابشاذ نفسه بتصنيف كتاب في شرحها سماه "شرح المقدمة المحسبة" وهو – هذا الكتاب – الذي نقوم بدراسة اصطلاحاته.

وقد بين أبو الحسن الغرض من تأليفه فقال: [4] (.... فإن

---

[1]- شرح المقدمة المحسبة /٢٢.
[2]- أنظر : شرح المقدمة المحسبة /٤٣ – ٦٨.
[3]- شرح المقدمة المحسبة /٢٧.
[4]- شرح المقدمة المحسبة /٢٨.

الغرض بهذه المقدمة التسهيل والتوطئة لما عسى أن يقرأ بعدها، لان فيها جملا ملخصة، وألفاظاً مجردة، تعين على المقصود).ومعنى هذا أن المقدمة كتاب تعليمي، يتضمن الأسس التي يقوم عليها علم النحو، ويبسط مسائل النحو والصرف والخط عرضاً قريباً واضحاً، حتى يكون طالب العلم قادراً على فهمه، ومهيأ لقراءة الكتب والشروح المطولة التي تزخر بالخلافات والتعليلات.

ويقوم أسلوبه في شرح نصوص مقدمته على إيراد النص، ثم يشفعه بشرح يفي بالغرض، ويتناول بعد ذلك النص الذي يليه، وهكذا.

وقد قسم أبو الحسن "المقدمة المحسبة" إلى عشر فصول، هي:

فصل الاسم، وفصل الفعل، وفصل الحرف، وفصل الرفع، وفصل النصب، وفصل الجر، وفصل الجزم، وفصل العامل، وفصل التابع، وفصل الخط.

وأدخل تحت كل فصل من هذه الفصول فروعا تتصل به، وتستوفي مادته العلمية، ثم عرض الدوافع التي دعته إلى هذا التقسيم، فبين أن مدار الكلام العربي على هذه العشرة، لا ينفك كلام من جملتها أو بعضها، فالحاجة داعية إلى معرفتها، فلذلك أخذ المبتدئ بمعرفتها، ولأنها تسهل عليه كل ما يأتي بعدها [1].

وبين بعد ذلك الأسباب التي جعلته يرتب فصول مقدمته على هذه الطريقة دون غيرها، فنص على أن: الاسم والفعل والحرف هي

---

[1]- شرح المقدمة المحسبة / ٤٦.

الأصول التي لا يستغنى عن معرفتها، وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها، والكلام ثلاثة: ذات وهي الاسم، وحدث وهو الفعل، وواسطة وهو الحرف.

وبدئ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها، بدليل أنه يخبر به ويخبر عنه، ثم ثني بالفعل، لأنه يخبر به ولا يخبر عنه، فهو بعده في المنزلة، ثم ثلث بالحرف، لا نه لا يخبر به ولا يخبر عنه.

ثم قدم الرفع على النصب، لأنه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه، وللمبتدأ وشبهه، ثم قدم النصب على الجر، لأن النصب كثير، والمنصوبات أكثر من المرفوعات وأقل من المجرورات.

ثم قدم الجر على الجزم، لأن الجر من إعراب ما هو مستحق للإعراب، وهو الاسم، وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل، وإنما إعرابها للشبه.

ثم قدم العامل على التابع، لأن العامل لا بد منه، والتابع منه بد، لأن التابع إنما يأتي [1] محمولاً على غيره، والعامل يأتي لأمر يحتاج إليه في نفسه، ثم قدم التابع على الخط، لأن التابع لاحق بالمتبوع، فلحق بما تقدمه، ولم يبق إلا جعل الخط عاشراً [2].

وتراه في فصل الاسم يبدأ بالأسماء الظاهرة، فيقسمها إلى عشرة أنواع بحسب كثرة الحركات الإعرابية، ويأتي بعد هذا فصل

---

[1]- شرح المقدمة المحسبة / ٤٦.

[2]- شرح المقدمة المحسبة / ٤٦.

الأسماء، ثم فصل أسماء الإشارة.

وتجده في فصل الحرف يبين أثر نظرية العامل، إذ جعل الحروف ثلاثة أقسام، حروفاً عاملة، وحروفاً غير عاملة، وحروفاً تعمل في حالة ولا تعمل في حالة أخرى [١].

ومما يدل على اهتمام المصنف بنظرية العامل، أنه خصه بفصلٍ خاصٍ تحدث فيه عن العامل اللفظي، والعامل المعنوي، ويعد هذا الفصل أكبر فصول الكتاب – بعد فصل الاسم –وأغزرها مادة إذ أدخل فيه أكثر أبواب النحو، لأن الظواهر الإعرابية لا تحدث إلا بعاملٍ [٢].

وأدى هذا التقسيم إلى تكرير بعض الأبواب في أكثر من موضع، فتجده في فصل الحرف يتحدث عن حروف العطف، ثم يوردها مرة أخرى في فصل عطف النسق، وتجده يذكر "كان وأخواتها" في ثلاثة مواضع: في فصل الرفع، وفي فصل النصب، وفي فصل العامل[٣].

ويولي أبو الحسن اهتمامه بالمسائل الخلافية بين المذهبين، البصري والكوفي، وقد أطال في أثناء عرض الآراء في مسائل كثيرة[٤].

وأكثر ابن بابشاذ من الاستشهاد بآيات القرآن، ووقف من القراءات موقف أصحابه البصريين، فتراه يحتج بها في أثناء بحث المسائل النحوية، إن كانت موافقة للقياس، أما إذا خالفت أصلاً من

---

[١]- شرح المقدمة المحسبة / ٤٨ ، ٤٩.
[٢]- شرح المقدمة المحسبة / ٥٠.
[٣]- شرح المقدمة المحسبة / ٥٣.
[٤]- شرح المقدمة المحسبة / ٥٣.

أصول البصريين، أو قياساً من أقيستهم، فإنه لا يتردد في ردها، أو يعدها ظاهرة نادرة لا تصلح أن تستند إليها المسائل النحوية.من ذلك يقول: إن الساكنين لا يلتقيان إلا في الوقف، ولذا لزم تحريك الياء من قولك: فتايَ وعصاي ومغزاي وما شابهها، فأما قراءة من قرأ: "مَحْيَايْ" – بإسكان الياء، فإنه غير مقيسٍ عليها، بل قراءة الجماعة أمضى وأشبه بالقياس [1].

ولما كان أبو الحسن ينحو نحو البصريين، ويتبنى مذهبهم، ويقيم اجتهاده على الأصول والقواعد التي اصطلحوا عليها، فإنه كان يقيس – مثلهم – على الكثير المطرد، ويعتمد وفرة الشواهد في تثبيت الأحكام النحوية، أما الكلام النادر، والشاهد اليتيم، فإنه لا يصلح – عنده– لاستنباط حكم، ولا يصح أن يتخذ منه دليل يدل على صحة مسألة [2].

أما الحديث فلا نصيب له في شواهد شرح المقدمة، ذلك أن أبا الحسن قد التزم بمنهج شيوخ مذهبه الذين زهدوا في الاحتجاج بالحديث، فقد ذكر خالد عبد الكريم –محقق الكتاب– أن شرح المقدمة المحسبة قد تضمن ثلاثة أحاديث، منها حديثان لم يستشهد بهما لتقرير قاعدة، وإنما أوردهما لأنهما من الشواهد التي يستدل بهما بعض النحاة، فذكرهما كي يبحث لهما عن تأويل يجعلهما غير صالحين للاستدلال على هدم ما وضعه من قواعد [3]، بينما نجده يعتد بكلام

---

[1]– شرح المقدمة المحسبة / ٥٤ – ٥٥.

[2]– شرح المقدمة المحسبة / ٥٧.

[3]– شرح المقدمة المحسبة / ٥٥ – ٥٨.

العرب –شعره ونثره– فيستشهد بالشعر استشهاداً مستفيضاً على سنة شيوخ مذهبه [1].

الاصطلاح النحوي في شرح المقدمة

تمهيد:

إن تناول الاصطلاح النحوي في كتاب "شرح المقدمة المحسبة" بالدراسة والبحث والتحديد، يتطلب منا –قبل كل شيء– أن نصدره بتمهيد يكشف عن نشأة الاصطلاح النحوي وأصوله، ذلك أننا لا نستطيع أن نقفز فوق متون أربعة قرون من عمر علم النحو التي سبقت شرح المقدمة، وأن نتجاوز عما طرأ على "النحو" من توسع وامتداد، وعما حققه الاصطلاح النحوي من استقرار وثبات، ذلك لأن ابن بابشاذ قد أقام آراءه على آراء من سبقوه، واستعمل الجم الغفير من الاصطلاحات النحوية التي راجت وشاع استعمالها وقر قراراها عند علماء عصره، وعند شيوخهم من علماء القرون الخوالي، الذين سار أبو الحسن على نهج طائفة معتبرة منهم، وتبني مذهبهم.

على أن لفظ الاصطلاح ذو دلالتين:

أولهما: لغوية مأخوذة من مادة "صلح" إذ يقال، اصطلح القوم: إذا زال ما بينهم من خلاف أو فساد، واصطلحوا على الأمر: إذا

---

[1]– شرح المقدمة المحسبة / ٥٨ – ٥٩.

تعارفوا عليه واتفقوا [1].

والثانية:علمية، يراد بها اتفاق جماعة على أمر مخصوص، أو اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول [2]، أو تبني لفظة أو أكثر للدلالة على واقع علمي يتفق عليه العلماء المختصون في علم من العلوم، كاتفاق جماعة المحدثين أو تصالحهم على لفظ ينقلونه من معناه اللغوي، ليعبروا به عن مفهوم معين في الحديث.

ويبدو لنا أن ثمة وشيجة تشج المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي، فقد دأب العرب على أن يحققوا علاقة أو مناسبة بين الاصطلاح ومسماه. وتقوم هذه العلاقة في عقل أول من أطلق تسمية الاصطلاح المستحدث، يدل على ذلك – مثلاً – ما جاء في لسان العرب من أن الأصمعي قال [3]: " أخذ عني الخليل معنى "الترخيم" وذلك، أنه لقيني فقال لي: ما تسمي العرب السهل من الكلام؟ فقلت: العرب تقول، جارية رخيمة:إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب "الترخيم"على هذا.

وساق ابن منظور المعنى اللغوي للترخيم بقوله: "الرخيم: الحسن الكلام، والرخامة: لين في المنطق حسن في النساء، والترخيم: التليين، ومنه: الترخيم في الأسماء لأنهم إنما يحذفون أواخرها،

---

[1]– تهذيب اللغة / ٢٤٣/٤ – و المفردات / ٢٨٤.

[2]– التعريفات / ٢٢.

[3]– لسان العرب / مادة : " رخم ".

ليسهلوا النطق بها، وقيل، الترخيم: الحذف..“

ولا يغيب عن الذهن، أن الاصطلاح الفني –من حيث هو– اصطلاح محدد المعنى، لا يدخل فيه الخيال، إلا بقدر ما يحقق انتقال اللفظ من المعنى الأصلي إلى المعنى الاصطلاحي.

ومن المقبول أن نرى –والحالة هذه– مجيء اللفظ الواحد على أكثر من معنى. من ذلك –مثلاً – لفظ: "المفرد" الذي يدل في باب: "الإعراب" على ما ليس مثنى ولا مجموعاً، ولا ملحقا بها، ولا من الأسماء الستة.

ويدل في باب: "المبتدأ والخبر" على ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، وهو في بابي: "المنادى" و"لا التي لنفي الجنس" ما ليس مضافاً ولا مشابهاً للمضاف، وكذا اصطلاحات: الرفع والنصب والجر[1].

وعلى هذا، فإن الاصطلاح لا يوضع ارتجالا، ولا يقحم اعتباطا، وإنما يوجد لمناسبة أو مشابهة أو مشاركة كبيرة كانت أو صغيرة بين المدلولين: اللغوي والاصطلاحي، ففي محيط المحيط أن الاصطلاح: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد منه، وذلك لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمر، أو مشابهتهما في وصف، إلى غير ذلك [2].

وقد يشيع الاصطلاح باللفظ نفسه في أوساط علمية مختلفة، أو

---

[1]– دراسات في تأصيل المعربات و المصطلح / ١٦٢ ، ١٦٥.

[2]– محيط المحيط / مادة " صلح ".

في طائفة من العلوم والفنون، ولكنه يتخذ حينئذ معاني مختلفة، يستأثر كل علم منها بمعنى يستقل به، فاصطلاح مثل: "الخبر، يعبر عند النحاة عن معنى يختلف تماماً عما هو في عرف المحدثين، وعما هو عند البلاغيين. ويسري هذا الحكم على اصطلاحات العامل، والكلام، والإعراب، والبناء، والتمييز، والحال، وغيرها من الكلم التي اصطلح عليها أهل كل علم في علمهم [1].

على أن نسبة الاصطلاح إلى النحو في قولنا: (الاصطلاح النحوي) إنما هي لتحديد مجال الاصطلاح، وقصره على هذا العلم دون غيره، كما أطلقوا لفظ "النحو" من قبل، وأرادوا به العلم بقواعد العربية وأصولها وإعرابها.

والسبيل إلى معرفة الفترة الزمنية التي وضع فيها الاصطلاح النحوي- لأول مرة- يبدو شائكاً عسر المسلك لا نه سبيل متصل كل الاتصال بنشأة علم النحو نفسه، تلك النشأة التي غلفتها الروايات المضطربة بغلاف سميك من الغموض، يحجب عنا الرؤية الواضحة لواقعه وصورته.

ولا يتأتى لنا أن نشك في أن معرفة النحو مرهونة بمعرفة اصطلاحاته، ولكن ما يزيد يسرنا عسرا، أننا لم نعثر على شيء ذي بال من آثار العلماء الذين نسب إليهم وضع علم النحو واصطلاحاته فالكتابان النحويان "الجامع والمكمل" المنسوبان إلى عيسى بن عمر،

---

[1]- المصطلح النحوي /٢٤.

ضلا طريقهما إلى أيدي العلماء الأوائل، ولم يذكروا شيئاً عن محتواهما.

يقول السيرافي[1]: "وهذان الكتابان ما وقعا إلينا، ولا رأيت أحداً يذكر أنه رآهما". وما نقل إلينا من اصطلاحات نحوية، إنما كان عن طريق الرواة، والاعتماد على هذا المصدر وحده لا يكاد يشفي غليلاً، ولا يشبع جوعه.

وكان كتاب سيبويه أول مصنف نحوي يصل إلينا وافيا بغرضه، ويكشف واقعه عن: أنه لم يكن أول كتاب في علم النحو، ولا أن مصنفه أول نحوي في العربية، إذ نجده يتضمن طائفة من اصطلاحات نحوية يتلعب بها التباين في الشكل والتعبير، وفي الطول والقصر، وتفتقر إلى التحديد والدقة.

وعلى كل حال، فإن كتب الطبقات التي عنيت بهذا الموضوع، قد ذكرت بعض الاصطلاحات التي ترددت على ألسنة بعض العلماء، لعل أبرزها:

النحو :

ويعد هذا الاصطلاح أصل هذا العلم وجوهره وعماده، ولعل أول حد له، هو الذي ذكره ابن جني حيث قال:[2] "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه،من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير

---

[1]- أخبار النحويين البصريين / ٢٥.

[2]- الخصائص / ١/ ٣٤.

والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها.

وهو في الأصل مصدر شائع، أي: نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه -في الأصل- مصدر: فقهت الشيء، أي: عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم.. وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه ....".

وأخذ عنه ابن سيده هذا التعريف بنصه، وأخذ ابن منظور عن ابن سيده [1].

وحد المتأخرون هذا الاصطلاح بأنه [2]: "علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من البناء والإعراب وغيرهما، أو يعرف بها صحة الكلام وفساده ".

ولا نستطيع أن نشهد بأن أبا الأسود وتلاميذه قد استعملوا لفظ "النحو" بهذا المفهوم، لأن علم النحو نشأ نشأة طبيعية متدرجة -كغيره من العلوم الأخرى- فكان العلماء في أول أمرهم، يرصدون الظاهرة اللغوية، ويتلمسون مواطن الخطأ في المسموع والمقروء، ويبدون آراءهم فيه، ويحملون أنفسهم على تصويبه [3].

---

[1]- أنظر : المحكم / ٤/ ١٥، ١٦- لسان العرب / مادة "النحو".

[2]- التعريفات / ٢١٤ - ومحيط المحيط / مادة " نحا ".

[3]- المصطلح النحوي / ١٦.

وبرز هذا النهج واضحاً في الجهود التي كان يبذلها الحضرمي في أثناء تعقبه لما كان يصدر عن الشعراء وغيرهم [١].

يقول ابن السراج[٢]: "النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"، ويذهب حسن عون إلى "أن كلمة النحو" لا يمكن أن يقصد منها في عهد الدولة الأموية، وصدر الدولة العباسية ذلك المعنى الاصطلاحي الذي نفهمه الآن " [٣].

ونحن نجد في أنفسنا ميلاً إلى القول بأن الحضرمي هو الذي وضع اصطلاح "النحو"، والتزم به، فكان يعرض ما يسمع من الشعراء والأدباء والمحدثين وغيرهم على كلام العرب، فإن وجد له نظيرا قبله، وإلا رده ولم يأخذ به، يقول أبو الطيب اللغوي[٤]: " كان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، فرع النحو وقاسه ".

وأدى التزام عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بهذا المنهج العلمي إلى تثبيت هذا الاصطلاح وإشاعته بين تلاميذه وعلماء عصره، ومن جاء بعدهم. وكان النحو-حينئذ- يرمي إلى ربط قواعد الكلام وتأليف الجمل، من: تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وتعريف وتنكير، وتذكير وتأنيث، وتصغير ونسب، وما شاكل ذلك، فكان يشمل العربية كما يبدو لدى أبي عبيدة في كتابه: "مجاز القرآن "[٥].

---

[١]- أخبار النحويين البصريين / ٢١.
[٢]- الاقتراح / ٣١.
[٣]- اللغة و النحو / ٢١٤.
[٤]- مراتب النحويين / ٣١.
[٥]- المصطلح النحوي / ٢٠.

وضيق المتأخرون حدود "النحو" حين قصروا وظيفته على أواخر الكلم: إعراباً وبناء، وجعلوه خاصاً بالإعراب والبناء، وفصلوا عنه العلوم التي نشأت معه وصاحبته، كالأصوات والقراءات والصرف والتجويد، وغيرها كما نرى في الشواهد التي وردت في الكتاب والمقتضب والمفصل وغيرها [1].

العربية :

ورد هذا الاصطلاح في قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "تعلموا العربية، فإنها تثبت العقل وتزيد المروءة".واستعمله الرعيل الأول من العلماء حين تحدثوا عن نشأة علم النحو، فذكروا أنه قد روي عن عاصم [2]: "أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي ".

وقال ابن سلام [3]: " .... وكان لأهل البصرة بالعربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وأول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"، وقد نسب وضع هذا الاصطلاح أيضاً إلى نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز [4].

---

[1]- مراحل تطور الدرس النحوي / ٦١ – ٦٢.
[2]- طبقات الزبيدي / ١٣.
[3]- أخبار النحويين البصريين / ١٣.
[4]- طبقات فحول الشعراء / ١/ ١٢.

وتطور اصطلاح "العربية" حتى بات يستوعب الدراسات اللغوية والصوتية والنحوية والصرفية وما يتصل بها، فقد روي عن عبد الملك بن نوفل أنه قال [1]: " سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعته مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجه؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات "، وفي هذا دلالة على أنه كان يتبنى الالتزام بالكثير الشائع من كلام العرب، ويتخذ منه قاعدة يقيس عليها.

وكان سيبويه نفسه يتبنى هذا الاصطلاح فينتحي سمت كلام العرب في تقعيد قواعده وتفريع مسائله، وتابعه في منهجه جمهرة علماء النحو إلى ما بعد القرن السابع الهجري، كالمبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، والزمخشري في المفصل، وابن مالك في الألفية، فتناولوا جميعاً: علمي: النحو والصرف دون أن يفصلوا بينهما [2].

الإعراب :

قال ابن جني:[3]" الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ... وأما لفظه، فإنه مصدر أعربت عن الشيء: إذا أوضحت عنه، وفلان

---

[1]- أخبار النحويين البصريين / ١٥، ١٦.
[2]- طبقات فحول الشعراء / ١/ ١٢.
[3]- مراحل تطور الدرس النحوي / ٦٠ – ٦١.

معرب عما في نفسه، أي مبين له، وموضح عنه ... وأصل هذا كله قولهم: "العرب"، وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان...).

والإعراب في الاصطلاح: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً [1].

قال السيوطي [2]:"وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره الأعلم، وكثير من المتأخرين".

وأطلق هذا الاصطلاح وأريد به -في أول أمره -انتحاء السبيل الذي يسلكه العرب في الإبانة عن مقاصدهم، ثم استعمل عند المتأخرين مرادفاً لاصطلاح " النحو ".

قال الزجاجي [3]: "إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعراباً، أي: بياناً، وكأن البيان بها يكون، كما يسمى الشيء باسم الشيء: إذا كان يشبهه أو مجاوراً له. ويسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً، سماعاً، لان الغرض طلب علم واحد ". يدل على ذلك هذه المسميات التي أطلقها بعض النحاة على مصنفاتهم، من هذه الكتب – مثلاً – سر صناعة الإعراب لابن جني، والمفضل في صنعه الإعراب للزمخشري، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.

---

[1]- الخصائص / ١/ ٣٥ – ٣٦.

[2]- التعريفات / ٢٥.

[3]- الأشباه و النظائر / ١ / ٧٣.

نقط الإعراب :

واجه المسلمون من غير العرب صعوبات ظاهرة في أثناء قراءة القرآن وحفظه وفهم مضمونه، وظهر هذا واضحاً بعد التوسع الجغرافي، وكثرة الداخلين في الإسلام، فكان هذا الواقع الحرج دافعاً دفع علماء المسلمين وولاتهم إلى التفكير في طريقة مجدية لتدفع هذه الصعوبات، وتحمي القارئ من التورط في اللحن.

واهتدى أبو الأسود إلى ابتكار نقط المصحف، فأطلق على هذا الصنيع: نقط أبي الأسود، أو نقط الإعراب، أو نقط الشكل، أو النقط المدور [1].

قال ابن حجر: [2] " أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود الدؤلي ".

ومما يسترعي النظر، أنه قد أدرك بحسه اللغوي المرهف، أن الحرف تتعاوره ثلاث حركات، وتبين له صوت كل حركة، فإذا هي: فتح وكسر وضم، ثم هدته سليقته إلى أن الفتح يتجه إلى أعلى، والكسر يتجه إلى أسفل، والضم بينهما، فحدد بذلك مواطن الحركات على الحروف [3].

وأستعمل النقط الحمراء، ولم ينقط كل ألفاظ المصحف، وإنما

---

[1]- الإيضاح في علل النحو / ٩١ .

[2]- الحديثي / المدارس النحوية / ٥٤.

[3]- الإصابة / ٢ / ٢٤٢ – و انظر الفاضل / ٥.

نقط أواخر الألفاظ المشكلة، لأن الإشكال يقع على المتكلم والمبتدئ على السواء [1].

وقد علل ذلك أبو عمرو الداني، فقال:[2] "..لأنه لو شكل الحرف من أوله إلى آخره، لأظلم الكتاب".

نقط الإعجام :

ولم يكن صنيع أبي الأسود شاملاً – كما ترى – فاصطدم القارئ بصعوبة جديدة تمثلت في طائفة من الحروف الهجائية التي تتشابه في رسمها، وتختلف في نقطها.وكان المصحف مكتوباً بحروف مهملة، لا تمييز فيه بين الحروف المتشابهة في الخط، المختلفة في النطق، مما أدى إلى وقوع اللبس، ومواجهة العسر في القراءة عند غير العربي.

وابتكر نصر بن عاصم الليثي وسيلة يعصم بها لسان القارئ من التصحيف، إذ قام بجمع الحروف العربية وصنفها في مجموعات متشابهة، ثم ميز بينها بالنقط أيضاً، فوضعها أفرادا وأزواجا، وخالف في أماكنها فوضع بعضها فوق الحروف، وبعضها الآخر تحتها، فكان ترتيبه هذا بداية الترتيب الألفبائي الذي يشهده زماننا، وهو: ا ، ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، خ ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ... إلى آخرها [3].

---

[1]– مراحل تطور الدرس النحوي / ٥٢.

[2]– مراحل تطور الدرس النحوي / ٥٢.

[3]– الداني / المحكم في نقط المصاحف / ٤٢ ، ٤٣.

والتبس اصطلاح نقط الإعراب باصطلاح نقط الإعجام على القارئ والمبتدئ، فلم يعودا قادرين على التفريق بينهما، فعمد العلماء إلى استعمال حبر مخالف في اللون، حيث جعلوا نقط الإعراب باللون الأحمر، ونقط الإعجام بلون حبر ألفاظ المصحف [١].

وفرقوا بين الاصطلاحين، فجعلوا الإعراب للحروف نفسها، حتى يتم التفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ، وجعلوا الإعجام لنقط الحروف في ذواتها، للتفريق بين المتشابهة منها في الرسم.

وقد توقف العمل بنقط الإعراب في العصور المتأخرة، واستعملت العلامات التي توصل إليها الخليل، وبقي نقط الإعجام مستعملاً في المصحف، وفي غيره إلى وقتنا هذا [٢].

اصطلاحات ابن بابشاذ

ذكر أولئك الذين ترجموا لأبي الحسن انه نحوي مصري كبير، ونبّه نفر منهم إلى أنه كان يتبنى مذهب البصريين، ويسير على نهجهم، ويصدر عن الأصول التي يصدرون عنها في تقعيد قواعد النحو، وإثبات مسائله.

يقول عنه ابن الأنباري: [٣] " .. وكان هو وأبو علي بن فضّال المجاشعي من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريين".

---

[١]- الحديثي / المدارس النحوية / ٥٥.
[٢]- الحديثي / المدارس النحوية / ٥٥.
[٣]- ناصف / حياة اللغة العربية / ٦٦.

ومن ينظر في كتابه: [1] " شرح المقدمة المحسبة " يتبين له أن هذا العالم الجليل الذي كان بمصر إمام عصره في علم النحو، يتبع مذهب البصريين في القياس والسماع، وفي تفسير الظواهر اللغوية وتأويلها.

ولعل من أظهر ما يمثل بصريته أنه ينحو نحو البصريين في المسائل الخلافية، ويستعمل الاصطلاحات التي تواضع عليها شيوخ المذهب، ويطلق على البصريين لفظ " أصحابنا " أحياناً [2].

وسوف نسوق بين يدي هذا البحث طائفة مجزئة من الاصطلاحات التي استعملها مصنف شرح المقدمة، وحتى تبدو صورة الاصطلاح النحوي والصرفي واضحة الأبعاد، محددة المعالم، فقد رأينا ألاّ نسوقه مجرداً من مفهومه ومضمونه، وإنما مقرونا ببعض حدوده ومسائله، وبما يعطي فكرة جلية عنه، ثم نذيل هذا البحث بملحق يتضمن جمهرة الاصطلاحات النحوية والصرفية ومواضعها في الكتاب. ومن هذه الاصطلاحات:

النحو:

" قال الشيخ أبو الحسن ــ رحمه الله ــ:[3] أما قولنا: "النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله – سبحانه – والكلام

---

[1]- نزهة الألباب / ٣٦١.

[2]- وفيات الأعيان /٢/٥١٥.

[3]- انظر: شرح المقدمة المحسبة/١٠٦.

الفصيح"، فإن " النحو "له تفسيران: لغوي وصناعي، فاللغوي أن تقول: هو القصد، من قولهم: نحوت كذا وكذا، أي: قصدته: وهذا الاسم وإن كان عاماً في الأصل –لأن كل علم مقصود – فهو مخصوص بالترجمة عن هذا العلم كاختصاص علم الشريعة بالفقه، وإن كان كل علم فقها وفهما والنحو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء، فالمراد بالنحو: الشيء المنحو إليه... فقد خرج بهذه القضية من حكم المصادر المنصوبة على التأكيد، إذا قلت: نحوت النحو، إنما ينتصب انتصاب المفعول به لا انتصاب المصدر المؤكد. وعلى هذا نقول: نحي النحو، فتقيمه مقام ما لم يسم فاعله وأما التفسير الصناعي فهو قولنا: " علم مستنبط بالقياس ". و لا إشكال في كون النحو علما من العلوم الجليلة، إذ كان العلم ضد الجهل، فلذلك سمّي علما، ولا إشكال في كونه مستنبطاً، لأن الاستنباط: الاستخراج . وأهل هذه الصناعة استخرجوه من كلام الله – تعالى– والكلام الفصيح. والطريق الذي استخرجوه به طريقان: السماع والقياس، فالسماع بالتتبع والتصفح، والقياس: بحمل شيء على شيء لضرب من الشّبه، فلذلك قلنا: هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء.

والغرض به: معرفة صواب الكلم من خطئه، وفهم كلام الله – تعالى– وفوائده، وهذا الغرض ينقسم إلى قسمين: أحدهما معرفة الخطأ حتى يجتنب، والآخر معرفة المعاني حتى تعتقد . وأما قولنا: والطريق إلى تحصيله تكون بإحكام أصوله، وتقديم الأهم فالأهم من فصوله والأهم منها معرفة عشرة أشياء وهي "الاسم والفعل

والحرف، والرفع والنصب والجر والجزم والعامل والتابع والخط".

الاسم: [1]

"ما أبان عن مسمّى، شخصا كان أو غير شخص، مثل: رجل وامرأة وزيد وهند ونحوه من المرئيات، وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني وإنما لقب هذا النوع اسماً لأنه سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه، فإن هذه طريقة البصريين، لأن الاسم عندهم مشتق من السموّ، والسموّ هو العلوّ، فالاسم هو الذي أبان عن المسمى، شخصا كان أو صفه أو معنى، فرفعه إلى العقل، وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عرف المسمّى.

وقال الكوفيون: إن الاسم إنما سمّي اسماً، لأنه اشتق من السّمة التي هي العلامة، والصحيح هو القول الأول أن اشتقاقه من السمو، لأن لام السمو " واو " تكون أخيرا، و"فاء"السمة" واو "، تكون أولا، من: وسمت اسم سمة، فلو كان الاسم مشتقا من السمة، لوجب أن يقال في جمعه " أوسام"، وفي قولهم: " أسماء " دليل على أن أصله "أسماو"، وقلبت الواو الأخيرة همزة، لأن قبلها ألفا، بعد أن قلبت ألفا.

ودليل آخر، وهو قولهم في تصغير اسم: "سمى"، وأصله: " سميو"، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ولو كان من "السمة" لوجب أن تقول فيه "وسيم" أو "أسيم"، فتقع الواو أولا، فإن شئت

---

[1]- شرح المقدمة المحسبة ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣.

أقررتها على حالها، وإن شئت همزتها على حد: " وقتت" و" أقتت ". وفي عدم ذلك، وأنه لم يقل دليل على أنه مشتق من: " السمو لا من السمة ". ويبدو لنا أن قد رجح رأي شيوخه البصريين ترجيحا معززا بالاستدلال والتعليل، ثم ارتضى اصطلاحهم ومدلوله، وأخذ به، وتبناه.

غير المنصرف، وهو الممنوع من الصرف عند المتأخرين

جعل الأسماء الظاهرة المعربة عشرة أنواع، ثم تناولها بالذكر والشرح، ومن هذه الأسماء الاسم غير المنصرف، قال: [1] " . ومنها نوع ثالث يدخله الرفع والنصب، ولا يدخله الجر ولا التنوين، وهو كل اسم غير منصرف مما قد اجتمع فيه علتان فرعيتان من علل تسع، أو ما يقوم مقامهما، مثل: إبراهيم، وزينب، وطلحة، وعمر، وعثمان، وأحمد، وحضرموت، وأحمر، وحمراء، وأحاد، وسكران، وسكرى، ومساجد . وهو ينقص عن الأسماء الظاهرة المعربة بشيئين؛ وهما: الجر والتنوين، وإنما نقص ذلك، لأن كل ما لا ينصرف مشبه للفعل، والفعل لا يكون فيه جر ولا تنوين وإنما وجب أن يكون مشبها للفعل باجتماع علتين فرعيتين فيه، من قبل أن الفعل نفسه فرع على الاسم. وإنما كان فرعا على الاسم من وجهين: أحدهما: أن الفعل لا يستقل بنفسه، ولا بد له من اسم يكون معه، والاسم قد يستقل بنفسه ولا فعل معه، فدل ذلك على أن الفعل فرع على الاسم ومحمول عليه، والجهة الأخرى: أن الأفعال مشتقة من المصادر التي هي أسماء عند

[1]- شرح المقدمة / ٩٤ – ٩٧ – وانظر الإنصاف / المسألة الأولي.

المحققين من أصحابنا، وإذا كانت مشتقة منها، كانت فرعا عليها. [1]

وإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان، صار بتلك العلتين الفرعيتين مشبها للفعل الذي هو فرع على الاسم، وبيان ذلك، أن علل ما لا ينصرف تسع، وتلك التسع هي: التعريف، والتأنيث، والتركيب، والعجمة، والزنة، والصفة، والجمع، والعدل، والألف والنون الزائدتان، وكل واحدة من هذه التسع فرع على غيرها وإذا اجتمع في الاسم علتان، فقد اجتمع فيه فرعان، فأشبه بذينك الفرعين الفعل، فامتنع منه الجر والتنوين كما امتنعا من الفعل، فإن دخل على جميع ما لا ينصرف: الألف واللام، أو الإضافة، انجر في موضع الجر. مررت بابراهيمكم ومساجدكم والمساجد، لأن الألف واللام والإضافة يبعدانه من شبه الفعل ويقربانه من شبه الاسم المتمكن، فيدخل فيه ما يدخل في الاسم المتمكن، وهو الجر".

وهو بهذا يتبنى اصطلاح البصريين: "ما لا ينصرف" ويذهب مذهبهم في تفريع مسائله، وتوجيه أحكامه، واصطلح عليه الكوفيين بقولهم: [2] " ما لا يجرى "، وعلى الاسم المصروف: "مجرى"، وهو من وضع الفراء الكوفي، و استعمله المبرد البصري [3].

وذهب إلى أن الأفعال مشتقة من المصادر التي هي أسماء،

---

[1]- شرح المقدمة ١٠٦/١٠٩.

[2]- شرح المقدمة / ٦١، ١٠٦ – والإنصاف/ مسألة ٢٨/١٤٤-١٢٥.

[3]- الحديثي / المدارس النحوية /١٦٧-ومراحل تطور الدرس النحوي / ١٠٦.

وهو مذهب المحققين من أصحابه البصريين.

الأسماء الستة، وهي الأسماء الخمسة عند المتأخرين، وفي عصرنا، والأسماء المضافة عند الكوفيين.

جاء في شرح المقدمة المحسبة: [1] " ومنها نوع ثامن – يعني: من الأسماء الظاهرة المعربة – رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجره بالياء، وهو ستة أسماء معتلة مضافة إلى ظاهر، أو مضمر ليس بمتكلم، مثل قولك: أخوه، وأبوه، وحموه، وفوه، وهنوه، وذو مال. وهو أول شيء أعرب بالحروف .. وإنما أعربت بالحروف، وهي على هذه الحالة – أعني: إذا كانت مضافة – لأنها أسماء حذفت " لاماتها " وضمت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها فأما تسمية هذه الأسماء معتلة، فلأن فيها حرف العلة، وهو " الواو " وفي "فم " وأصله: " فوه "، فهذا وحده لامه هاء. والهاء مشبّهة بحروف العلة، فحذفت كحذفها، فلذلك سميت أسماء معتلة، أي: اعتلت بحذف لاماتها في حال إفرادها، لأنها إذا أفردت، أعربت بالحركات لا بالحروف

وقد اختلف الناس في هذه " الحروف " [2] على أقوال فمنهم من يقول: [3] إنها حروف إعراب دالة على الإعراب، فالواو من قولك:

---

[1]– المصطلح النحوي / ١٦٦.

[2]– شرح المقدمة / ١١٩ – ١٢٧.

[3]– يعني : الأسماء الستة ، إذ كانوا يطلقون على الكلمة:" حرفا " .

هذا أخوك، هي حرف الإعراب، وعلامة الرفع، وفي حال الجر من قولك: مررت بأخيك، الياء هي حرف الإعراب، وعلامة الجر، والألف من قولك، رأيت أخاك، هي حرف الإعراب، وهي علامة النصب .. ومنهم من يقول: [1] إنها معربة من مكانين: بالحروف وبالحركات التي هي قبل هذه الحروف، وهذا ضعيف ، ومنهم من يقول: [2] إنها أنفسها إعراب، وأن الواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة، وهذا ضعيف أيضا ، ومنهم من يقول: [3] إنها على ثلاث مراتب، فإذا قلت في الرفع: هذا أخوك فأصله: " أخوك "، فنقلت من الواو إلى الخاء الضمة، فإذا قلت في النصب: رأيت أخاك، فأصله: رأيت أخوك، فقلبتها ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت: مررت بأخيك، فأصله: مررت بأخوك، نقلت كسرة الواو إلى الخاء، ثم قلبت الواو ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار " بأخيك"، وصار فيه نقل وقلب وفي الذي قبله قلب فقط، وفي الأول نقل فقط، وكان شيخ شيخنا – رحمهما الله – وهو الربعي يميل إلى هذا القول ويستحسنه، ومنهم من يقول: [4] إن هذه الحروف إشباع للحركات التي قبلها، فهذا يعتقد أن الإعراب بالحركات، وأن هذه الحروف إشباع جدت عن الحركات وهذا ضعيف ، وهو أضعف الكل، لأن هذا لا يكون إلا في ضرورة الشعر، ولا

---

[1]- هو مذهب سيبويه – الإنصاف / مسألة : ٢/ ١٠ – ١٩.

[2]- هو مذهب الكوفيين – الإنصاف مسألة : ٢/١٠ – ١٩.

[3]- هو مذهب الأخفش – الإنصاف / مسألة : ٢/ ١٠ –١٩.

[4]- هو مذهب الربعي – الإنصاف / مسألة : ٢/١٠–١٩.

داعي يدعو إلى هذا، ولا دليل عليه. فهذه أقوال العلماء، والذي تعتمد عليه منها، أولها، وهو مذهب صاحب الكتاب .

لقد أثبتنا – هنا – ما تدعو إليه طبيعة البحث من الكشف عن المنهج النحوي لابن بابشاذ، ومذهبه في اختيار اصطلاحه، وفي بسط آراء العلماء الذين سبقوه في شرح هذا الاصطلاح، وترجيح رأي منها دون غيره، وفي دراسة الآراء وتوجيهها والتنبيه على موطن الضعف والقوة فيها، فقد عرض مذهب الكوفيين ونص على أنه ضعيف، والتفت – بعد ذلك – إلى مذاهب نفر من أصحابه البصريين كالأخفش والمازني والربعي فضعفها، ثم استقر به المقام عند مذهب سيبويه فرجحه وتبناه.

المضمرات؛ وهي عند الكوفيين: المكنيات: [1]

وحين تناول اصطلاح " الأسماء المضمرة " وزعها على خمسة أنواع، ومضى يفصل القول فيها نوعا فنوعا، حتى قال: [2] " ومنها نوع خامس يكون منصوبا في التقدير، منفصلا، وهو كل ضمير مفعول تقدم على فعله، أو تأخر بعد استثناء أو كان مفعولا ثانيا أو ثالثا، أو كان إغراء لمخاطب، فينصب الأسماء الظاهرة، مثال ذلك كله: إياك نعبد، وما نعبد إلا إياك، وعلمته إياه، وأعلمت زيدا عمرا إياه، وإياك الطريق، وكذلك الباقي. وجميع ذلك اثنا عشر مضمرا، على ترتيب ما

---

[1]– هو مذهب أبي عثمان المازني – الإنصاف / مسألة : ٢.

[2]– المصطلح النحوي / ١٧٤–و مدرسة الكوفة / ٣١٢– ٣١٦.

تقدم. وفي "إياك" وأخواتها خلاف بين العلماء [1]، وأصحها أن "إيا" اسم مضمر، والكاف حرف خطاب[2] وهي اثنا عشر: إياي، إيانا، إياك، إياك، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن، كلها مضمرات منفصلات، منصوبات الموضع بحق المفعول، لأنه ضمير موضوع للمنصوب، خلافا لـــ "أنا" وأخواتها اللاتي هن ضمائر المرفوع .. ولما كانت هذه ضمائر المنصوب، وجب أن تكون مواضعها غير مواضع " أنا " وأخواتها، فإذا وقعت أولا، مثل: (إياك نعبد وإياك نستعين)، فهي مفعول مقدم في موضع نصب، وكان الأصل"تعبدك ونستعينك"، فلما قدم المفعول لضرب من العناية والاهتمام بالمعبود – جل جلاله– لم يمكن أن يتقدم وهو على حرف واحد، فجعل منفصلا بعد أن كان متصلا، فصار "إياك نعبد" وقياسه في العربية "تعبدك"، فعلى هذا فقس: " إياك خاطبت "، و" إياكم أردت " مفعول مقدم كله، فإذا أردت أن تأتي به مفعولا مؤخرا بعد استثناء قلت: ما ضربت إلا إياه، وما عبدت إلا إياه، وما نعبد إلا إياك، فهذا وقوعه بعد الاستثناء، والتقدير: ما نعبد إلها إلا إياك، ولا يجوز أن يقع – هاهنا – " أنت" وشبهه.

فإذا أوقعته مفعولا ثانيا، قلت: علمته إياه، فالهاء مفعول أول، و"إيا" مفعول ثان، صار منفصلا لما حصل في موضع المفعول الثاني، إذ لا يجوز "علمتهه"، وإذا جعلته مفعولا ثالثا، قلت: أعلمت زيدا عمرا

---

[1]– شرح المقدمة / ١٤٩ – ١٥٥.

[2]– أنظر : الإنصاف / مسألة : ٩٨/ ٤٠٦ – ٤١١.

إياه ... وإذا أردت الإغراء لم يكن إلا بـــ " إياك وأخواتها مما فيه كاف الخطاب، لأنه لا يغري بغائب إلا شاذا، فتقول: إياك الطريق، وإياك والقبيح، فإياك – هاهنا – إغراء ناب عن فعل فنصب الطريق كما ينصب ذلك الفعل المقدر " الطريق " لو قلت: خل الطريق، واجتنب القبيح، فوقع،" إياك " ذلك الموقع فعمل عمله ونصب فإن قيل: و ما الخلاف في "إياك " الذي بين العلماء ؟ فالجواب: أقوال شتى: منها: [1] قول الخليل –رحمه الله– ان "إيا": اسم مضمر، والكاف: اسم مضمر، وأن هذه "الكاف" في موضع جر بالإضافة إلى "إيا"، واحتج على ذلك برواية رواها عن العرب أنها تقول: " إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"، فجر "الشواب" بالإضافة إلى "إيا"، فدل على أن "الكاف" إذا وقعت موقعها اسم في موضع جر. ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلتها وشذوذها، فلا يقاس عليها.

منها؛ قول الكوفيين: [2] "إن "الكاف" اسم مضمر، و"إيا" دعامة للكاف ووصلة إليها، ولم يبينوا هذه الدعامة ما هي، أ مضمرة هي أم مظهرة ؟ وقد رد هذا .... ومنه قول لهم أيضا: انه بكماله اسم مضمر، وهذا أيضا ضعيف.

ومنها قول رابع: [3] وهي أنها كلها اسم مظهر موضوع للنصب لا غير، بمنزلة "سبحان" الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير،

---

[1]– هو مذهب البصريين – انظر: الإنصاف مسألة ٩٨.

[2]– أنظر : الإنصاف / مسألة : ٩٨ / ٤٠٦.

[3]– أنظر : الإنصاف / مسألة : ٤٠٦/٩٨.

وهذا أضعفها، لأنه لا خلاف في كون "سبحان" معربا، وفي كون "إياك" مبنيا، وهذا يدخله التنوين، أعني: سبحان، إذا احتيج إليه في شعر وصرف ... ولا ينون " إياك "، فلو كان مظهرا لجاز تنوينه.

ومنها القول المعتمد عليه .... أن " إيا " اسم مضمر، والكاف حرف خطاب، وهذا القول هو قول الأخفش وقول سيبويه، وعليه العمدة ....

ويبدو لكل ذي نظر أنه رد – هاهنا – مدلول هذا الاصطلاح عند الكوفيين، وضعف رأيهم في ضمير النصب " إياك "، ورد كذلك آراء بعض الشيوخ البصريين الذين خالفوا سيبويه، فشذذ رأي شيخه الخليل، وقضى أنه – لذلك – لا يندرج تحت أصل القياس، ورد رأي أبي العباس المبرد، ورأي أبي إسحاق الزجاج، ثم اعتمد مذهب سيبويه وتلميذه الأخفش.

<u>الظرف أو المفعول فيه[1]، وهو عند الكوفيين الغاية، وسماه الفراء: المحل، وأطلق عليه الكسائي: الصفة، وهما كوفيان</u> [2]

الظروف المبنية، وهي إذ، وإذا، وأمس، والآن، وقط، كلها أسماء لأنها مفعول فيها.

فإن هذه الظروف أسماء مشكلة أيضا لبنائها من حيث أشبهت الحروف، فـ "إذ" و"إذا " بنيا لاحتياجهما إلى غيرهما من الإضافة إلى

---

[1]– هو مذهب أبي إسحاق الزجاج / الإنصاف / مسألة : ٩٨.

[2]– شرح المقدمة / ٨٠ – ١٨٤.

ما بعدهما. و" إذ ": ظرف لما مضى من الزمان، تضاف تارة إلى جملة من فعل وفاعل، وتارة إلى جملة من مبتدأ وخبر، مثال الأول: جئتك إذ قام زيد، مثال الثاني: جئتك إذ زيد منطلق، فموضع الجملة منها جر بالإضافة ....

وكذلك " إذا " وهي ظرف لما يأتي من الزمان، بخلاف "إذ" وتضاف إلى الجملة بعدها، من نحو: أجيئك إذا احمرّ البسر ... وإذا وقع بعدها اسم مرفوع، فليس رفعه عندنا بالابتداء [1]، وإنما رفعه بإضمار فعل، مثل: ﴿إذا السماء انشقت﴾، السماء: مرتفعة بإضمار فعل تقديره: إذا انشقت السماء انشقت، والفعل الثاني مفسر للأول، وإنما امتنع الرفع بالابتداء عند سيبويه وأصحابه، لأن "إذا" فيها معنى الشرط، والشرط يطلب الفعل، ولذلك، كان مرفوعا بتقدير فعل لا بالابتداء، خلافا للأخفش، فإنه قد أجاز رفعه بالابتداء، والصحيح ما ذكرته .... .

و"أمس": بني لتضمنه معنى ألف و لام لتعريف العهد، لأن المراد به: الأمس المعهود الذي يلي يومك، وبني على حركة لالتقاء الساكنين، وهما: الميم والسين، وخص بالكسر على أصل التقاء الساكنين، لأنها حركة لا لبس فيها بالمعرب مع عدم الإضافة والألف واللام.

و" الآن ": مبني لتضمنه معنى ألف ولام غير الموجودة. لأن

---

[1]- المصطلح النحوي / ١٦٣- وانظر : شرح الكافية / ٩٦/٢.

الموجودة زائدة [1]. و"الآن" معرفة باللام المقدرة لتعريف الوقت الذي أنت فيه، لأنها حد ما بين الزمان: الماضي والمستقبل. وقال قوم: بنيت لأنها فعل ماض في الأصل، من: آن يئين: إذا حان. وقال آخرون: إنها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهة التعريف، فبنيت، والصحيح هو الأول. وبنيت على حركة لالتقاء الساكنين، الألف والنون، وأعطيت الفتحة طلبا للخفة.

و" قط ": مبنية لقطعها عن الإضافة كقطع "قبل" و"بعد" وحركت لالتقاء الساكنين، وضمت كضم " قبل " و " بعد "، لأن الضم حركة لا تكون للظرف إعرابا، وهو ظرف.

وكل هذه الخمسة محكوم عليها بالاسمية، لأنها مفعول فيها، وكل مفعول فيه فهو اسم، وإنما سميت مفعولا فيها، لأنها ظروف زمان، والظرف: ما فعل فيه الفعل، زمانا كان أو مكانا".

أما بعد، فقد عرضنا طائفة من اصطلاحات أبي الحسن النحوية مقرونة بمسائلها العلمية وأحكامها بشيء من التفصيل، وكان هذا العرض – في رأينا – مجزئا لتحديد منهج الرجل، ووجهته المذهبية، ومعطياته الاجتهادية، وسوف نعززها بطائفة أخرى بشيء من الإجمال غير المخل، لتكتمل أبعاد الصورة عن منهجه الاصطلاحي في كتابه شرح المقدمة المحسبة.

---

[1]– يعني بقولة : "عندنا " شيوخه البصريين.